مجلـــــة العلـــــوم التربـــــوية والدراســـــات الإنســـــانيــــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية(*)

د/ حنان حسن الغامدي
أستاذ الإدارة التربوية والتخطيط المساعد
قسم القيادة التربوية بكلية التربية- جامعة بيشة

*) تاريخ تسليم البحث1/12/2020 . تاريخ قبوله للنشر 11/12/2020.
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية

د/ حنان حسن الغامدي

أستاذ الإدارة التربوية والتخطيط المساعد
قسم القيادة التربوية بكلية التربية- جامعة بيشة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت على تشجع المملكة العربية السعودية على تنويع مصادر التمويل وذلك من خلال اللوائح والتشريعات والتسهيلات التي وضعتها لدعم هذا الاتجاه، واتجهت حديثا بربط تمويلها الحكومي بإنجازات مؤسسات التعليم الجامعي في ضوء معايير محددة وهو نظام معمول به عالميا، كما أن مصادر التمويل المعمول بها عالميا لا تخرج عن خمسة مصادر هي: الحكومة، والطلاب، والجامعات، التمويل الشعبي، والتمويل الخارجي، وكانت أهم توصيات الدراسة: ترشيد نفقات التعليم الجامعي، تبني فكرة الجامعة المنتجة، التخطيط السليم لزيادة الموارد الذاتية للتعليم الجامعي من خلال الكراسي البحثية، الشراكة مع القطاع الخاص، والمحافظة الاستثمارية، وأخيرا تبني الاستراتيجية المقترحة التي قدمتها الدراسة.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية – تمويل – التعليم الجامعي.

Proposed Strategy for Higher Education Finance (HEF) of Saudi Arabia Universities

Dr. Hanan Hasn Al-ghamidi
Assistant Prof. of Educational Administration & Planning
Department of Educational Leadership
Faculty of Education, Bisha University

Abstract:

This study aimed to develop a Proposed Strategy for HEF of Saudi Arabia Universities in terms of the experiences developed counties. To fulfil this aim, an analytical descriptive approach was used. Results of this study revealed that Kingdom of Saudi Arabia encourages variety of the financial resources for Higher Education at Saudi Universities via legislations, and facilities that made for achieving such variety. Moreover, Saudi Arabia has recently linked its governmental financial for the Universities with their achievements in light of specific standards, as a universal system for HEF (i.e. funding of government, students, universities, and society as well as external funding). Based on the results of the study, the following recommendations were recommended by this study: rationalization of educational outlay at universities, approval the idea of productive university, etc.

المقدمة:

يحظى تمويل التعليم والإنفاق عليه في مختلف بلاد العالم اهتماماً كبيرا باعتباره أداة للاستثمار في الثروة البشرية حيث تؤدي التعليم الجامعي دورًا حاسمًا في إنتاج قوة المجتمع من القوى البشرية والتي تساهم في تنميته وتطويره والنهوض به في شتى المجالات.

أن تمويل التعليم مدخلاً بالغ الأهمية في إي نظام تعليمي حيث تكمن أهمية التمويل في علاقته بالنفقات التعليمية من حيث تحكمه في حجم الموارد المالية التي يتم توفيرها للتعليم من الموازنة العامة للدولة ومن ثم التأثير الذي يتركه على المخرجات التعليمية من حيث عدد الخريجين أو من حيث نوعية تعليمهم، واللتان ستعمدان بدرجة كبيرة على مدى الإمكانيات المالية التي يتم توفيرها للنظام التعليمي (السبيعي، 1995، 51)، إن البحث عن مصادر وبدائل جديدة لتمويل التعليم العالي من الضروريات التي تفرضها الظروف الاقتصادية والمادية الصعبة حيث يرى عبد ربه (2013) أن التمويل يعد الشريان المغذى للعملية التعليمية، والذى تعتمد عليه المؤسسة التربوية في تحقيق أهدافها المنشودة، والذي يتوقف الإعداد الأمثل للطاقات البشرية المطلوبة حسب اختصاصاتها المتنوعة الرائدة للتنمية الاقتصادية من حيث إعدادها كماً ونوعاً في ضوء المتغيرات الاقتصادية التي تعاني منها الدولة في الوقت الحاضر فإنه لا يمكن الاستمرار في النمط التمويلي الحالي والمعتمد على المصدر الحكومي في الإنفاق على التعليم العالي حيث أن المتاح من الموارد لم يعد كافيا ومناسبا للصرف على الأعداد المتلاحقة من الطلاب ومن ثم فإن التوسع الكمي في ظل محدودية الموارد المتاحة سوف يترك آثارا سلبية على نوعية التعليم العالي وستنخفض معدلات الأداء وكفاءة المخرجات بسبب نقص الموارد المالية.

وخروجا من أزمة التمويل التي واجهت مؤسسات التعليم الجامعي فقد سنت وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية اللوائح والأنظمة التي تسهل إيجاد مصادر متنوعة لتمويل التعليم الجامعي، وتشجع على تمويل نفسها ذاتيا. وبالرغم من هذا مازال الاعتماد على التمويل الحكومي شبه كلي، وهذا يجعل التعليم العالي عاجزا عن الوفاء بمتطلباته واستيعاب الأعداد المتزايدة من خريجي المرحلة الثانوية في ظل موارده المحدودة، لذا لابد من البحث عن استراتيجيات تعمل على إصلاح تمويل التعليم الجامعي أسوة بتجارب الدول الناجحة في هذا المجال

مشكلة الدراسة:

تعتمد الجامعات في المملكة العربية السعودية على التمويل الحكومي، إيمانا منها بأهمية الإنفاق على التعليم الجامعي باعتباره استثمارا يعود على المجتمع بالفائدة الكبيرة فقد كانت تتحمل كافة الصرف وذلك من مبدأ مجانية التعليم وإتاحته للجميع، ويشير(الشنيفي، 2018) إلى أن

التغيرات الاقتصادية التي تمر بها المملكة العربية السعودية في العصر الحاضر لا يمكن الاستمرار في نمط التمويل ذاته، خصوصا في ظل انخفاض أسعار النفط وعدم استقرارها والنمو السكاني السريع وزيادة عدد خريجي المرحلة الثانوية أصبحت ميزانية الحكومة غير قادرة على تلبية متطلبات الصرف على مؤسسات التعليم الجامعي.

وفي ذات السياق يؤكد الغامدي (2000، 48) أنه يندر أن يتمكن أي بلد من تحمل عبء تمويل نظام متكامل للتعليم العالي من الموازنة العامة للدولة وحدها نظراً لعوامل ومؤثرات متعددة منها: الأوضاع الاقتصادية الحرجة للكثير من الدول، والنمو السكاني غير المتوازن مع الموارد الاقتصادية، والزيادة المتنامية للطلب على التعليم العالي، عدم توافر مسارات كافية ومتنوعة للتعليم بعد الثانوي تكون قادرة على امتصاص الأعداد المتزايدة من الطلاب.

كما تؤكد دراسة كلا من (أمنية الدمخ واخرين، 2019)، (الدهمش، 2019) أن قضية تمويل التعليم الجامعي من القضايا المهمة التي تحتاج الدراسة لإيجاد بدائل للتمويل الحكومي وتنوع مصادر تمويلها، ومن هنا تقع على مؤسسات التعليم الجامعي مسؤولية البحث عن حل استراتيجي لتمويلها خاصة، وأنها تعتمد بشكل شبه كلي على الدعم الحكومي الذي يعتمد بدوره على الإيرادات النفطية التي هي عرضة للتقلبات الحادة وذلك بسبب التغيرات الهائلة في الظروف الخارجية وبالتالي فان تمويل التعليم ذاته سيكون هو الآخر عرضة لمثل هذه التقلبات، لذلك تسعى الدراسة الحالية للإجابة على الأسئلة التالية:

أسئلة الدراسة:

1-ما واقع مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية؟

2-ما استراتيجيات تمويل التعليم الجامعي في الجامعات عالمياً؟

3-ما الاستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية؟

أهداف الدراسة:

1-التعرف على واقع مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية.

2-التعرف استراتيجيات تمويل التعليم الجامعي في الجامعات عالمياً

3-وضع استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية.

أهمية الدراسة:

1-تكمن أهمية الدراسة من أهمية تمويل التعليم الجامعي والذي يؤثر بشكل أو بآخر على قوة إنتاجه، أن أهمية تمويل التعليم العالي تكمن من علاقته بعدد الخرجين ونوعية تعلمهم، وبمقدار

إنتاجية مؤسسات التعليم العالي من كمية البحوث المنتجة وتقديم الاستشارات وكفاءة هذه المخرجات.

2- تلقي هذه الدراسة الضوء على نماذج من استراتيجيات عالمية لإصلاح أسس تمويل التعليم العالي للاستفادة منها في تطوير تمويل التعليم الجامعي بالمملكة العربية السعودية.

3- تساهم نتائج هذه الدراسة بإذن الله في التوصل إلى استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية.

منهج الدراسة:

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي النظري معتمدة على الدراسات والبحوث العلمية والتوصيات التي اتخذت في المؤتمرات والندوات حول هذا المجال.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تناولت هذه الدراسة البحث عن **استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية** تجمع بين ترشيد الإنفاق عليه وتنويع مصادر تمويله.

الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في عام 1441-1442هـ.

مصطلحات الدراسة:

الاستراتيجية:

الاستراتيجية بأنها: "مجموعة المبادئ والأفكار الدالة على المسارات الرئيسية للعمل والوسائل والإمكانات المتاحة لها والراصد لبدائلها بما يكفل تماسكها المنطوية على المرونة لإعادة تشكيلها وفقا لتغير الظروف والأحوال (الحمد، 1997، 6).

ويقصد بها اجرائيا: خطة مستقبلية تقدم بتنفيذها الجامعات السعودية من أجل توفير بدائل تمويلية ذاتية لبرامجها وأنشطتها المختلفة.

التمويل:

عرف البحيري (2004، 69) التمويل بأنه "مجموع الموارد المالية المخصصة للتعليم الجامعي من الموازنة العامة للدولة، أو بعض المصادر الأخرى مثل الهيئات أو التبرعات أو الرسوم الطلابية أو المعونات المحلية والخارجية وإدارتها بفاعلية بهدف تحقيق أهداف التعليم الجامعي خلال فترة زمنية محددة.

ويقصد به إجرائيا: مجموع الموارد المالية المرصودة للتعليم العالي سواء كانت حكومية أو غير حكومية لتحقيق أهداف الجامعة وإدارتها بكفاءة عالية.

الدراسات السابقة:

دراسة أماني البابطين (2019) هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تنوع مصادر التمويل التعليم في المملكة لمواكبة 2030، والوقوف على أبرز التجارب العالمية المتمثلة بالتجربة الأمريكية، واقتراح بدائل لتمويل التعليم، واستخدمت الدراسة المنهج الوثائقي التحليلي المقارن، ومن ابرز نتائج الدراسة أن مصادر التمويل في المملكة حكومية، ضعف مشاركة القطاع الخاص، من أهم التحديات التي تواجه نظام التعليم في المملكة ارتفاع نسبة الانفاق الحكومي مما يشكل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة.

دراسة أمنية الدمخ وآخرون (2019) هدفت الى وضع تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية وفق رؤية السعودية 2030، وفق نموذج سوات، ومن ابرز نتائجها: اقتصار التعليم الجامعي على الجانب التعليمي والاكاديمي مما أدى إلى خلق فجوة بين رسالة الجامعة في خدمة المجتمع وطاقتها المعرفية المهدرة.

دراسة الدهمش (2019) التي هدفت إلى وضع تصور مقترح لتمويل التعليم في الجامعات السعودية في ضوء روية المملكة 2030، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، ومن أبرز نتائج الدراسة أن الجامعات السعودية تعتمد اعتماداً كلياً في تمويلها على ميزانية الدولة، تسمح اللوائح والأنظمة المحدثة في الجامعات على تنوع التمويل كالاستثمار في أملاك الجامعة والمشاريع البحثية والأوقاف، وأوصت الدراسة بالمشاركة في تمويل الجامعات والاهتمام بمراكز الأبحاث وتطويرها والتركيز على الأبحاث التطبيقية.

دراسة الماجد (2017) هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، وتحديد أبرز التجارب العالمية في تطبيق نموذج الجامعة المنتجة. وتوصلت إلى أن التعليم الجامعي يعاني من وجود معوقات عدة في تمويلها من أبرزها المعوقات الإدارية والتنظيمية لتمويلها وفق التصور المقترح.

دراسة وفاء الجميعي (2015) حيث هدفت إلى التعرف على الاتجاهات المعاصرة لتمويل التعليم الجامعي بالاستفادة من النموذج البريطاني في تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية ومن أبرز نتائجها الاستفادة من النموذج البريطاني لتمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية نظرا للتشابة بين التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية وبريطانيا.

دراسة بيث وآخرون (Beath, et al, 2012) التي سعت إلى التعرف على نظم التمويل الجامعي وأثرها على الأبحاث والتدريس واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الأساليب الاحصائية، قد تبنت الدراسة نموذجاً يسمح للجامعات باختيار جودة ونوعية العوامل المؤثرة في

ميزانياتها، ومن نتائج التي توصلت اليها الدراسة بأن التمويل في مؤسسات التعليم الجامعي يؤثر بشكل كبير على جودة الأبحاث والتدريس.

دراسة الماساي(Masaii, 2015) التي هدفت إلى معرفة فعالية وجدوى سياسية تنوع التمويل في الجامعات الحكومية بزامبيا، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والعامل الاستكشافي وطبقت الدراسة على 200 طالب من طلاب الجامعات العامة، ومن أهم النتائج قلة فعالية تنوع الايرادات لتمويل التعليم الجامعي بسبب قلة الدعم المالي لميزانيات الجامعات، وتعاني اغلب الجامعات من تحديات مالية لضعف التمويل الذاتي.

دراسة جوكسو وجوكسو (Goksu, Goksu, 2015) هدفت إلى معرفة إلى المقارنة بين المتغيرات التي يؤثر على التمويل بين بعض دول العالم، وكشفت الدراسة عن دور القطاع الخاص في تمويل التعليم، والاختلاف بين التمويل من قبل القطاع الخاص ولتمويل الحكومي وتوصلت الدراسة أن الدعم الحكومي للتعليم العالي لا يزال يمثل الدور الأكبر ما عدا الولايات المتحدة يلعب تمويل القطاع الخاص دوراً أكبر، كما أن بعض الدول تملك نموذجاً متميزاً في الأنظمة المالية الداعمة للتعليم العالي، كما أوضحت الدراسة أن نسبة الانفاق على تمويل التعليم في الولايات الأمريكية بلغ أكثر من 1.5% من الإنتاج المحلي.

دراسة بروان وشين (Browne and Shen, 2017) هدفت إلى معرفة التحديات التي تؤثر على انخفاض تمويل مؤسسات التعليم العالي في القرن الحادي والعشرين في شرق الكاريبي، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن لتحليل (37) مؤسسة تعليمية جامعية، ومن أهم نتائج الدراسة: هناك عدة عوامل تؤثر على التعليم العالي كالعولمة وبطالة الخريجين والتكاليف الدراسية، ونوعية التعليم وهناك عدة غير مباشرة كالتكنولوجيا وتكلفة السفر، وأوصت الدراسة بزيادة فرص تمويل التعليم من خلال البعثات الدراسية، والمنح.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتفق هذه الدراسات مع الدراسة الحالية في تناول مشكلة تمويل التعليم العالي ما عدا دراسة المنيع فقد تناولت التعليم بشكل عام.

- تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في كونها نظرية ما عدا دراسة الماجد فكانت تعتمد على المنهج العلمي التطبيقي ودراسة بروان تعتمد على المنهج المقارن، دراسة الماساي تعتمد على الوصفي التحليلي.
- استفادت الباحثة من هذه الدراسات في إثراء الإطار النظري، وتدعيم النتائج، وبناء الاستراتيجية المقترحة.

- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها تحاول تقديم استراتيجية مقترحة لتمويل التعليم الجامعي.

الإطار النظري/ عرض ومناقشة النتائج:

أولاً: الإجابة عن السؤال الأول: ما واقع مصادر تمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية؟ وللإجابة على هذا السؤال نستعرض مصادر تمويل الجامعات محلياً وعالمياً، وذلك كالتالي:

يحظى تمويل التعليم والإنفاق عليه في مختلف بلاد العالم اهتماما كبيرا باعتباره أداة للاستثمار في الثروة البشرية حيث يلعب التعليم العالي دورا حاسما في إنتاج قوة المجتمع من القوى البشرية والتي تساهم في تنميته وتطويره والنهوض به في شتى المجالات، وتمويل التعليم العالي في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة أصبح قضية تعاني منها معظم دول العالم وذكر حامد وآخرون (2008، 68) بأن التمويل يقصد به لغوياً تجميع ورصد مبلغ من المال، ويقصد به من الناحية العلمية محاولة تدبير الاحتياجات المالية اللازمة لتنفيذ خطة التعليم خلال فترة زمنية محددة، وفي ضوء ما تم تحديده مسبقاً من كلفة. أو أنه مجموع الموارد المرصودة للمؤسسات التعليمية لتحقيق الأهداف التي تبين تحقيقها بالموارد المتاحة وإدارتها واستخدامها بكفاءة عالية.

ويعرف صائغ (2000، 631) التمويل بأنه "أبسط صورة يعني تعبئة الموارد النقدية وغير النقدية اللازمة، والتخطيط والإشراف على إدارتها بهدف القيام بمشروع معين والمحافظة على استمراريته وتطويره لتحقيق أهدافه الحالية والمستقبلية بشكل أكثر كفاءة وفعالية"، ويعرف غانم (2000، 259) تمويل التعليم "بأنه إيجاد مصادر مالية قادرة على تغطية احتياجات المنظمات التعليمية كافة حتى تتمكن من تحقيق أهدافها ورسالتها التربوية والاقتصادية والعلمية والبحثية والاجتماعية".

ويرى الصغير (2005، 82) أن تمويل التعليم العالي "مفهوم يرتبط بتحديد مصادر التمويل بمختلف أنواعها حكومية كانت أو غير حكومية والعمل على تنميتها واستثمارها وتوجيهها على النحو الأمثل الذي يمكن المؤسسات التعليمية من القيام بأدوارها تجاه الفرد والمجتمع وتحقيق أعلى استثمار بأقل تكلفه.

- أهمية تمويل التعليم العالي: قد أجريت دراسات عديدة في كثير من بلدان العالم لتعرف العلاقة بين تمويل التعليم والإنفاق عليه وبين العائد منه من هذه الدراسات حيث أكدت دراسة Mundle (1998، 659-671) أنه كلما زاد الإنفاق على التعليم الجامعي كان هناك استثمار أفضل في رأس المال البشري الذي يعد أهم أسس التقدم في العالم المعاصر لأنه يوفر الشروط الكافية لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي الأمر الذي يؤكد أهمية تمويل التعليم والإنفاق عليه ورصد الأموال اللازمة

لتحسين نوعية مخرجاته وتشير الدراسة إلى أهمية مشاركة الأفراد للحكومة في دعم التعليم الجامعي، بينما يؤكد البحيري (2004، 13) أن هناك حاجة إلى توفير مزيد من الموارد للتعليم الجامعي مع استثمار هذه الموارد أفضل استثمار ممكن من خلال ترشيد الإنفاق الذي لا يعني الحد من الإنفاق أو تقليله وإنما يعني حسن التدبير وتجنب الإسراف لتحقيق أكبر عائد بأقل إنفاق ممكن من خلاله التوجيه الرشيد للاعتمادات المالية وحسن استخدامها في البرامج المختارة ومن ثم توجيه النفقات المالية لتحقيق الأهداف التعليمية بأقصى كفاية ممكنة .

وتتنوع أوجه التمويل الخاص للجامعات ومؤسسات التعليم في الدول المتقدمة حيث يشير فليه (2012، 396) أن كبار المتبرعين الذين يخصصون جزءاً كبيراً من ثرواتهم كوقف لإنشاء جامعات خاصة ومراكز بحوث خاصة، ومنها ما هو موجه لتطوير المرافق والمنشآت والمعامل وغيرها، غير أن دخل الجامعات الكبيرة من البحوث والاستشارات هو الأكبر في مجال الموارد التي يتم الحصول عليها من مصادر التمويل غير الحكومي.

– مصادر تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية:

المصدر الأول: التمويل الحكومي وحيث تعتمد على ما تخصصه الحكومة من ميزانية للتعليم، إلا أنه من الصعوبة الاعتماد على مصدر وحيد لتمويل التعليم الجامعي، نظراً للحاجة المستمرة لزيادة الإنفاق على التعليم نتيجة التوسع في التعليم وتطويره وتحديثه.

المصدر الثاني: التمويل من الأفراد: ويعد تمويل الفرد للتعليم الجامعي هو كافة المبالغ المالية التي تحصل عليها مؤسسات التعليم العالي، وتنحصر بين (2.4%–4.4%) من أجمالي مصادر التمويل المتاحة ويتركز في رسوم الطلاب الدراسية الذين يلتحقون بمؤسسات التعليم الجامعي كرسوم التسجيل ورسوم الاختبارات، ورسوم الحصول على الوثائق (وزارة التخطيط والاقتصاد، 2010).

المصدر الثالث: القروض حيث تقدم القروض المالية للطلبة الراغبين في الدراسة الجامعية مقابل حصول الشركات المقدمة للقرض على جزء من الأرباح بعد تخرج الطلاب، إلا أن التعامل مع هذا المصدر يجب أن يكون بحرص شديد، لما يترتب عليه من أعباء مالية اذا كانت القروض تقدم بفوائد (الربيعي، 2014).

كما يعتمد التمويل المرتبط بالأداء على الأخذ في الاعتبار مجموعه من الأمور الهامة عند توزيع الميزانيات أو المنح والمساعدات المالية منها المحاسبة، والتكاليف، والإنتاجية والجودة، والاعتمادية، والتنمية الاقتصادية، والمساواة في استقلالية الجامعات، ويقصد بالتمويل المرتبط تمويل حكومي مرتبط بإنجازات الجامعات والكليات العامة في ضوء مؤشرات أداء محددة.

وبالرغم من أهمية التمويل الحكومي إلا انه لا يفي وحده باحتياجات الجامعات المالية، لذا على الجامعات ترشيد إنفاقها والبحث عن مصادر أخرى للتمويل والسبب في ذلك يعود لعدة عوامل ذكرها رحمة (2000، 38-37) وهي كالتالي:

- الاعتماد على التمويل الحكومي للجامعات بشكل رئيسي وزيادة أعباء الحكومات مما دفعها إلى تثبيت مبالغ الإنفاق على التعليم الجامعي أو زيادتها بنسب ومبالغ أقل من احتياجات التوسع والتطوير.
- الإقبال الشعبي على التعليم الجامعي وتصاعده ودعم الحكومات له بسياسات التوسع فيه والمحافظة على مجانيته وتيسير شروط القبول مما تطلب زيادات كبيرة في مبالغ الإنفاق فاقت قدره معظم الدول على توفيرها.
- مشروعات التطوير في التعليم الجامعي التي استدعت إضافة مبالغ كبيرة من الأموال إلى موازنة الجامعات ولم تحظ بالموافقات الحكومية إلا على جزء منها الأمر الذي أبرز النقص في التمويل وقصور كفايته.
- التضخم وارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية لمعظم العملات العربية مما أدى إلى حاجة الجامعات لمبالغ مالية إضافية.

-مصادر تمويل التعليم العالي عالميا:

تعد الحكومات في معظم دول العالم المصدر الرئيسي لتمويل الجامعات وفي ضوء العوامل السابقة الذكر عمدت الجامعات إلى البحث عن مصادر تمويل جديدة تدعمها لضمان تفوقها وتطورها المستمر ونظرا لأن تمويل التعليم يرتبط بفلسفة المجتمع وظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية فان هناك مصادر متنوعة لتمويل التعليم الجامعي، وقد عرض الصغير (2005، 125-144) أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي عالميا وهي كالتالي:

أولا-الحكومات كمصدر للتمويل:

درجت الحكومات في معظم دول العالم على تخصيص اعتمادات مالية من ميزانية الدولة للأنفاق على التعليم الجامعي وترتبط هذه الاعتمادات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي وميزانية الحكومة.

ثانيا-الطلاب كمصدر للتمويل:

الطالب هو المستفيد الأول من العملية التعليمية وهو من أهم مصادر تمويل التعليم الجامعي في عديد من دول العالم وخاصة الدول المتقدمة، وفيما يلي عرض لأهم البنود التي يمكن أن يكون الطالب من خلالها مصدرا من المصادر المهمة لتمويل التعليم الجامعي:

أ-الرسوم الدراسية:

يعد نظام الرسوم الدراسية أحد أساليب المتبعة في تمويل التعليم الجامعي وهو نظام تأخذ به معظم دول العالم المتقدم وتطبقه بعض الدول النامية وأخذت به حديثا بعض الدول العربية إلا أنه يثير معارضة شديدة في معظم الدول العربية التي تعودت مجانية التعليم ويؤسس نظام الرسوم الدراسية على أن يقوم الطالب أو ولي الأمر بدفع رسوم دراسية مقابل التعليم الذي يتلقاه كوسيلة لاستعادة التكلفة المدفوعة للتعليم الجامعي.

ب-قروض الطلاب:

إن تحميل الطلاب نسبة من نفقات تعليمهم يتطلب تطوير نظام بديل لمساعدة الطلاب على دفع نفقات تعليمهم وتعد القروض الدراسية واحدة من النظم البديلة لاستعادة تكاليف التعليم الجامعي حتى يقوم الطالب بتمويل تعليمه الجامعي عن طريق قروض تمنح له خلال مدة الدراسة ويتم استعادتها بطرق وأساليب تختلف باختلاف الدول.

وتقدم قروض الطلاب من الحكومة أو من المؤسسات المالية أو البنوك التجارية أو بإنشاء بنك متخصص لإقراض الطلاب بضمان الحكومة وأسر الطلاب على أن يقوم الطلاب بسداد هذه الديون بعد تخرجهم واستلامهم العمل في فترة تختلف من مجتمع لآخر، وتتبع بعض الدول استراتيجية معينة لمساعدة الطالب على تحمل تكاليف تعليمه من خلال نظام القروض الدراسية وتشمل هذه الاستراتيجية تنظيم برنامج عمل للطلاب الذين يحصلون على قروض دراسية حيث يتم تعيين الطلاب المحتاجين وغير القادرين على دفع نفقات تعليمهم في أعمال في الجامعة لكسب أموال تساعدهم على الاستمرار في الجامعة .

ج-السندات الدراسية:

يعد نظام السندات أحد مصادر تمويل التعليم الجامعي والسند هو عبارة عن كوبون يحدد قوة شراء الخدمة الخاصة، وهو يساعد الطلاب وأولياء الأمور على اختيار الخدمة التعليمية التي تناسبهم، ويذكر الرشدان (2001، 155) أن هذا النظام يستند إلى قيام الحكومة بتقديم سندات تعليمية للطلاب تتيح لهم فرص الاختيار بين الجامعات كما تختلف السندات الممنوحة للطلاب حسب مستوى أدائهم في اختبارات القبول بالكلية وهو نظام يتيح للجامعات الأفضل أن تستقطب أكبر عدد من الطلاب مما يزيد من نوعية الخدمة المقدمة ونوعية المخرج التعليمي والأداء المؤسسي بشكل عام وتطبق الولايات المتحدة هذا النظام منذ عام 1972م.

ثانياً–الجامعات كمصدر للتمويل:

إن كثيرا من الجامعات في دول العالم أخذت تبحث عن موارد مالية خارج نظام الموازنة الحكومية، ويسمى هذا النوع من التمويل بالتمويل الذاتي الذي تعمل الجامعات على توفيره عن طريق أنشطتها المختلفة ويكون للجامعات التقيد بقواعد الصرف المحددة بقانون الموازنة الحكومية إن هذا التوجه يعني قيام الجامعة بممارسة أنشطة إضافية فضلا عن قيامها بأدوارها الأساسية، وذكر حامد واخرون (2008، 176–170) أن من أساليب التمويل الذاتي للجامعات ما يلي:

أ–التمويل بتطبيق البرامج الموازية والدولية:

أدى تطبيق البرامج الموازية والدولية في بعض الجامعات إلى توفير مصادر ذاتية للجامعات، ويعتمد البرنامج الموازى على قيام الطلاب الذين لم يحققوا درجات عالية في امتحانات الثانوية بدفع رسوم دراسية.

ب–تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة:

يقصد بالجامعة المنتجة: قيام مؤسسات التعليم الجامعي ببعض الأنشطة التي تستطيع من خلالها تحقيق موارد مالية تنعكس بالفائدة عليها وعلى العاملين بها ولكن يجب ألا تتعارض هذه الأنشطة مع المهام الأساسية للجامعة، فالجامعة المنتجة بهذا المفهوم لا تسعى إلى الدخول في منافسة مع المؤسسات الإنتاجية الأخرى لتحقيق ربح اقتصادي ولكنها تكتفي ببعض الأنشطة التي تساعدها على تحقيق ربح معقول يساعدها على تغطية نفقاتها (الهلالي، 2007، 305–306)، ويضيف حامد وآخرون (2008، 172) بأن الجامعة المنتجة تعمل على تحقيق الترابط بين الجامعة ومؤسسات المجتمع، والمساهمة في تمويل الجامعة عن طريق تقديم بعض الخدمات التعليمية؛ مثل:

- القيام بإجراء البحوث المرتبطة بجعل العمل للمساعدة في حل المشكلات الإنتاجية التي تواجه القطاعات الصناعية والإنتاجية والخدمية.
- القيام بتقديم الاستشارات الفنية.
- عمل بعض الدورات التدريبية والبحوث العلمية.
- تحقيق الارتباط بين الجامعة والمجتمع من خلال إعداد أفراد مؤهلين بالمواصفات المرغوبة فيها.

ج–التمويل عن طريق الخدمات الجامعية:

تقدم الجامعات العديد من الخدمات واستثمارها يعتبر مصدراً من مصادر الدخل الذاتية للجامعات، وتقدم هذه الخدمات للطلاب أو الأفراد وأعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة، وأهم هذه الخدمات التي تقدمها الجامعات ما يلي:

رسوم الخدمات:

تقوم بعض المؤسسات التعليمية الجامعية بتقديم بعض الخدمات الجامعية للطلاب مقابل دفع رسوم معينة، ومن هذه الخدمات نقل الطلبة داخل المدن الجامعية، ورسوم مواقف السيارات ورسوم تحصيل مقابل حصول الطالب على نسخة من السجل الأكاديمي والشهادات الدراسية، والرسوم الخاصة بالتصديق على الوثائق التعليمية المختلفة، وتختلف الرسوم الخاصة بالخدمات الجامعية من جامعة لأخرى.

الوجبات الغذائية المخفضة:

تقدم بعض الجامعات والكليات وجبات غذائية متنوعة، سواء للطلاب أو العاملين بالجامعة، وذلك عن طريق المطاعم التي تشرف عليها الجامعات، وان يشارك الطلاب في إعداد مثل هذه الوجبات وبيعه، مما يؤدي إلى إضافة موارد مالية ذاتية للجامعة ومساعدة الطلاب على الاعتماد على النفس.

المشروعات التجارية الصغيرة:

تعمل بعض الجامعات في الدول المتقدمة على الاستثمار في المجال التجاري، وذلك عن طريق القيام بافتتاح المحلات التجارية المخصصة لأدوات الزينة والوسائل التعليمية والأجهزة التعليمية، والأدوات المكتبية وعمل المعارض الخاصة بالكتب والملابس، وافتتاح مكاتب تأجير السيارات للطلبة وفروع للبنوك، على أن يعمل بهذه المحلات طلاب الجامعة مقابل أجر رمزي.

الاستشارات:

توفر بعض الجامعات خدمة الاستشارات للقطاعين العام والخاص، وتنوع هذه الاستشارات إلى قانونية أو بحثية وفنية وهندسية أو طبية.

الخدمات الصحية:

يعتبر التأمين الصحي بالجامعات الغربية أحد المصادر الهامة لمصادر تمويل الجامعة؛ حيث يقدم تحت أطار الخدمات التي تقدمها الجامعات لأعضائها من طلاب وموظفين وأعضاء هيئة التدريس، وقيام الجامعات وخاصة كليات الطب والمستشفيات الجامعية باستقبال المرضى وطالبي الاستشارات الصحية والعلاجية مقابل رسوم معينة تحددها كل مؤسسة جامعية حسب إمكانياتها، ومن ثم تدر دخلا للجامعة ذاتياً.

د. التمويل عن طريق الأنشطة الجامعية:

تقوم الجامعات بالعديد من الأنشطة الجامعية والتي يمكن الاستفادة منها في تمويل الجامعات ذاتيا، وأهم هذه الأنشطة ما يلي:

إنشاء الفرق الرياضية:

يوجد في الدول المتقدمة فرقا رياضية كبيرة في جميع الألعاب، وتقوم الجامعات بتنظيم وإقامة بعض المباريات بين الفرق الرياضية بالجامعة وهذه الفرق الكبيرة، وتخصص إيرادات تلك المباريات لميزانية الجامعة.

إقامة المحاضرات والحفلات والمؤتمرات والمعارض:

تقوم بعض الجامعات الغربية باستضافة رجال السياسة والمبدعين والقادة لإلقاء المحاضرات، ويخصص إيرادها للجامعات كما تقوم الجامعات بعمل بعض المعارض لبيع الكتب أو المنتجات أو الملابس، بهدف الحصول على موارد مالية ذاتية للجامعة.

الأملاك العقارية:

تقوم الجامعات الغربية باستغلال أملاكها العقارية والزراعية، وذلك عن طريق تأجيرها أو زراعة الأراضي الزراعية، أو إقامة بعض المشروعات التجارية بهذه الأملاك مثل إنشاء مكاتب استشارية يعمل بها أساتذة جامعة، أو إقامة بعض المعارض العلمية بها بهدف تسويق الاختراعات العملية التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أو إقامة مكاتب هندسية ومعامل طبية بهذه الأملاك العقارية وتستخدم إيرادها في تمويل الجامعة ذاتياً.

رابعا–التمويل الشعبي للجامعات:

ثمة اهتمام متصاعد في هذا العصر، بتوفير مصادر متجددة لتمويل التعليم الجامعي وبخاصة من خلال تعزيز دور المشاركة الشعبية التي تمثل العمق الأساسي لنجاح سياسة تمويل الجامعات بطرق جديدة. وفيما يلي عرض لأهم مصادر التمويل الشعبي للجامعات:

أ–الهبات والتبرعات:

ذكر حماد والبشير (2000، 134) بأن الجامعات تستفيد من الهبات والتبرعات التي يقدمها الأشخاص أو المنظمات أو الشركات داخل المجتمع والتي تكون على هيئة تبرعات عينية أو مالية كتقديم المنح الدراسية وتجهيز المكتبات والمختبرات والتبرع بالأراضي وغيره.

ب–الأوقاف:

يأتي من بين أهم مصادر التمويل الشعبي ما يتم تحصيله من خلال الأوقاف وهي ترتبط بحضارة الأمة الإسلامية التي تملك رصيدا هائلا من قاعدة المصالح المرسلة والزكاة والصدقات

التطوعية والوقف وفكرة الوقف الإسلامي ودوره التاريخي في دعم التعليم والصحة يمكن إحياؤها وبعثها من جديد لتسهم في دعم وتمويل الجامعات (حسان، 2000، 833)

ج-جمعيات الخريجين:

يعد خريجي الجامعات أحد المصادر المهمة التي يمكن أن تقوم بدور فاعل في تمويل التعليم الجامعي كما ذكر الصغير (2005، 142-141) حيث تعمل الجامعات الغربية على متابعة الخريجين من خلال آلية معينة للتواصل بحيث لا تنقطع صلة الخريجين بجامعاتهم وإنما هناك علاقة وثيقة وتقوم بعض الجامعات بتشكيل جمعيات تسمى جمعيات الخريجين حيث يتم دعوتهم من خلال للمشاركة في حضور بعض المناسبات والمؤتمرات وغيرها ويتم دعوة هؤلاء الخريجون للتبرع لجامعاتهم وتحرص الجامعات على التواصل مع خريجيها من خلال البريد الالكتروني وتعمل على تحديث عناوينهم باسمرار.

خامسا-التمويل الخارجي:

يعتمد كثير من الدول النامية في تمويل تعليمها الجامعي على القروض والمعونات الخارجية كما ذكر حماد والبشير(2000، 136) حيث تقوم بعض المؤسسات والهيئات الدولية كالبنك الدولي والسوق الأوربية المشتركة واليونسكو وغيرها من المؤسسات بتقديم قروض بفوائد أو دون فوائد على أن تسدد هذه القروض على فترات طويلة ومريحة، لكن هذه العملية تحتاج إلى دراسة متأنية لهذه القروض حتى لا تتعرض للهدر والضياع من ناحية ولتعرف سلبيات وايجابيات هذه القروض من ناحية أخرى بمعنى التأكد من الأهداف الخفية وراء التمويل الخارجي الأجنبي للتعليم الجامعي حتى لا تتسرب إلى الجامعات تمويل مشبوه أو تمويل يخدم أغراضا تتعارض مع أهداف المجتمع.

ثانياً: الإجابة عن السؤال الثاني: ما استراتيجيات تمويل التعليم الجامعي في الجامعات عالمياً؟ وللإجابة على هذا السؤال نستعرض أبرز استراتيجيات أسس تمويل التعليم الجامعي عالمياً، وذلك كالتالي:

إن الحديث عن استراتيجيات تمويل التعليم العالي تتطلب معرفة الأطر والمبادئ التي تحكم عملية تمويله، يعتبر موضوع تمويل التعليم العالي من الموضوعات التي تتسم بالتعقيد، ويعود هذا التعقيد إلى اختلاف في أنماط التمويل وجوانب الإنفاق في كل جامعة، ففي الجامعات الخاصة يتأثر التمويل والإنفاق بإمكانات المادية للمؤسسة وتوزيع المجتمع السكاني والمستوى الاقتصادي لهذا المجتمع أما في الجامعات الحكومية فيتأثر التمويل والإنفاق بمستوى التمويل الحكومي والسياسات التعليمية ومحددات القيد التي تضعها الحكومة (الكيلاني، 1989، 1)، وفي ضوء هذا التصور

يؤكد (البحيري، 2002، 11) أن دراسة مصادر وأساليب تمويل التعليم يجب أن تتم في ضوء ثلاثة مبادئ تشمل: تكافؤ الفرص التعليمية، وتخطيط التعليم وتطوره، إنتاجية التعليم.

في حين ذكر زاهر (2000، 11-2) أن كلا من جونستون وأرورا واكسبرتون (1998) يرون أن الأطر التي تحكم عملية تمويل التعليم الجامعي تتحدد في خمسة أطر تشمل: الموارد والسياسات والأهداف العامة بما أن الاتجاهات الحديثة في تمويل التعليم الجامعي تتسم بالعمومية بما تعنيه هذه الكلمة من معاني مختلفة فهي تركز على مؤسسات التعليم الجامعي التي تتسم بالعمومية في تنظيمها بصرف النظر عما إذا كانت ملكية هذه المؤسسات ملكية حكوميه أو خاصة، هذا بالإضافة إلى أنها غالبا ما تشتق في كثير من دول العالم من الأهداف العامة التي ينتظر أن يحققها التعليم الجامعي في هذه الدول وتشمل هذه الأهداف:

- الدفاع عن الثقافة الوطنية والعمل على تطويرها.
- التنمية الاقتصادية على المستوى الوطني.
- تعزيز الطموحات الفردية والجماعية.

وتتسم هذه الأهداف بالعمومية بصرف النظر عن كون الجامعات حكومية أو خاصة أو خليط بين الاثنين كما أن السياسة الحاكمة للاتجاهات المعاصرة في تمويل التعليم الجامعي هي الأخرى سياسة عامة يشارك فيها أفراد من الشخصيات العامة والتنفيذيين والمشرعين والمسؤلين الحكومين إضافة إلى قادة التعليم الجامعي.

2-التوسع:

تتمثل القوى الرئيسية التي تدفع إلى حدوث التوسع في معدل المشاركة وفى الأعداد المقبولة وفى تنويع المعاهد في الآتي:

- الزيادة السريعة في معدل المواليد في كثير من الدول.
- النمو السكاني السريع للفئة العمرية التي تقع في سن الالتحاق بالجامعة وهي من(18-17) سنة في كثير من الدول.
- الزيادة الكبيرة في نسبة من يطلبون الالتحاق بالتعليم الجامعي من هذه الشريحة.

ويتطلب هذا التوسع – بالطبع- زيادة في حجم المعرفة ومستوى المهارات والكفايات المطلوبة للاقتصاد التنافسي الدولي الحديث مما يسبب مزيدا من الأعباء على جهات التمويل التقليدية ويتطلب البحث عن بدائل جديدة للتمويل.

3-الترشيد:

هناك أربعة عوامل أساسية تؤثر بشكل متباين على الدول المختلفة فيما يتعلق بموضوع الترشيد تشمل:

- الضغط الاجتماعي المتزايد من أجل الالتحاق بالتعليم الجامعي.
- محدودية الموارد العامة التي تقدم للجامعات العامة نتيجة لعدة عوامل من بينها زيادة التنافس من جانب القطاعات الأخرى من أجل الحصول على نصيب أكبر من هذه الموارد.
- التغير السريع في مجالات الدراسة وما يترتب عليه من التزامات ومطالب التوجه نحو السوق ويعكس التوجه نحو السوق عدة أمور تشمل: مصاريف الدراسة، مصاريف الخدمات، تسويق الأبحاث وبرامج التعليم، القطاع الخاص بما يتضمنه من ممولين لا يسعون إلى تحقيق ربح، اللامركزية ونقل السلطة من الحكومة المركزية إلى الأقاليم مثل ما حدث في روسيا والصين.
- استقلالية مؤسسات التعليم الجامعي بمعنى نقل السلطة من الحكومة – أيا كان مستوى هذه السلطة – إلى الجامعات.

4-الحسابية:

يسود اعتقاد خاطئ لدى الكثيرين بأن الجامعات – خاصة الجامعات الحكومية- يجب ألا تخضع للمحاسبية سواء من الطلاب أم الحكومة أم المجتمع بصفة عامة وذلك لتعدد وتنوع مخرجات هذه المؤسسات وصعوبة قياسها.

5-الجودة:

تشكل الجودة جوهر الإصلاح الإداري والتمويلي في التعليم الجامعي بما تتضمنه من مدخلات أو تكاليف ومخرجات أو جودة في التعلم وتتضمن أجندة الاصلاح في هذا الصدد ما يلي:

- التدريس الفعال بما يتضمنه من أساليب جديدة في التعليم وما يتطلبه من مصادر مناسبة كالمكتبات والمعامل والتجهيزات العلمية.
- المناهج المناسبة بما تتضمنه من محتوى يتناسب مع تحديات العصر الحالي.
- التعليم الفعال بما يتضمنه من توفير للوقت المناسب بالنسبة للطالب لكي يؤدى مهامه بتركيز.

كما ذكر مايكل (2000) أن هناك عدة مبادئ تحكم وتميز نظم التعليم الجامعي الفعالة تشمل: مبدأ التمويل الاستراتيجي، مبدأ تنويع قطاعات التعليم العالي، مبدأ الاستقلالية، مبدأ المنافسة، مبدأ التعاون، مبدأ الإتاحة.

ويتضمن كل مبدأ من هذه المبادئ عدة مبادئ فرعية فبالنسبة لمبدأ التمويل الاستراتيجي يؤكد مايكل أنه يتضمن المبادئ التالية:

1-مبدأ الكفاية: فرغم اختلاف الطرق التي يمكن إتباعها في تمويل التعليم الجامعي فانه يجب أن يتوفر التمويل الكافي كي تتمكن الكليات من أداء رسالتها.

2-مبدأ العدالة: فيجب أن تكون هناك عدالة في توزيع الموارد بين الكليات وبصفة خاصة الكليات المتماثلة رغم الاختلاف الذي قد يكون في ظروف التمويل.

3-مبدأ الحساسية: فمهما تباين الموقف التمويلي فلابد أن يدرك المجتمع والدولة السلوكيات التي يجب أن تسود وتتحقق في الكليات والجامعات.

4-مبدأ التنبؤية والاستقرار: حتى مع اختلاف ظروف التمويل فانه من الضروري أن يكون لدى الكلية اقتناع منطقي بمستقبلها وإحساس قوى بالاستقرار.

5-مبدأ التوجه الاستراتيجي: حيث انه أيا كان المدخل التمويلي المتبع فيجب أن تركز الكلية أو الجامعة على التقدم وتحقيق أهداف ملموسة.

6-مبدأ الاستثمار: فانه مهما كانت الممارسات التمويلية مغايرة فيجب أن يعامل التعليم الجامعي على أساس أنه استثمار وعلى أساس أنه قاطرة الاقتصاد ومفتاح لتقدم المجتمع.

7-مبدأ المرونة: حيث أنه أيا كانت آليات التمويل فيجب أن تكون مرنه بدرجة تساعد على الاستجابة للحالات الطارئة.

8-مبدأ المراجعة: إذا يجب أن تخضع آليات التمويل للمراجعة الدورية لتقليل التحيز غير المقصود مهما اختلف المدخل التمويلي المتبع (شيتو، 1982، 4).

2- نماذج من استراتيجيات تمويل التعليم الجامعي:

يمثل تمويل التعليم العالي قضية مهمة من قضايا التعليم العالي ليس في المملكة العربية السعودية فحسب وإنما في معظم دول العالم حيث وضعت كثير من مؤسسات التعليم العالي في كثير من دول العالم المتقدم والنامي استراتيجيات لإصلاح التمويل بها، وقد عرض الهلالي (2007، 314-320) نموذجين لاستراتيجيتين أحدهما من دولة متقدمة (جامعة أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية) والآخر من دولة نامية (ماركرير بأوغندا) وفيما يلي عرض لهما:

النموذج الأول: استراتيجية جامعة أوهايو بالولايات المتحدة الأمريكية

يعتمد النظام العام لتمويل التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية على تنويع مصادر التمويل يتضمن هذا النظام مصادر مستقلة تشمل المنح والتبرعات والقروض والمساعدات من حكومات الولايات ومن الحكومة الفيدرالية.

وفى ضوء سياسة تنويع التعليم الجامعي وكذلك تنويع مصادره التي يركز عليها نظام التعليم الجامعي الأمريكي اعتمدت استراتيجية الاصلاح التمويلي في جامعة أوهايو على عدة خطوات يمكن إجمالها فيما يلي:

1-تحديد معايير لتمويل الكلية وتقييمها.

2-تحديد مداخل لتغيير تكلفة التعليم بالجامعة.

3-تحديد مداخل لتصنيف كليات الجامعة.

4-تحديد استراتيجية للتمويل تساعد على تحقيق الأهداف.

ويمكن تناول هذه الخطوات بشيء من التفصيل على النحو التالي:

1-تحديد معايير لتمويل الكلية وتقيمها

وقد تم تقسيم هذه المعايير إلى نمطين الأول يتعلق بالمدخلات ويشمل: تحديد عدد الطلاب، وتحديد عدد المقررات، وتحديد مستويات المقررات، وتحديد نوع وطبيعة كل مقرر، وتحديد رسالة الكلية، وتحديد عدد أعضاء هيئة التدريس ومستوياتهم، وتحديد الأصول الرأسمالية مثل المدرجات والقاعات والمعامل والمكتبات.

أما الآخر فيتعلق بالمخرجات ويشمل: معدل الرسوب، معدل التخرج، معدل التشغيل بالنسبة للمتخرجين، نوعية الحياة بعد التخرج.

2-تحديد مداخل لتغيير تكلفة التعليم بالجامعة وتشمل: تسعير التكلفة الكلية، تسعير التكلفة الجزئية، تسعير التكلفة الهامشية، التسعير المبنى على الطلب، التسعير المبنى على دخل الخريج.

3-تحديد مداخل لتصنيف كليات الجامعة وتشمل: التصنيف في ضوء البرنامج الأكاديمي (علوم، فنون، آداب)، التصنيف في ضوء حجم الكلية وعدد الطلاب (كبيرة، متوسطة، صغيرة)، التصنيف في ضوء الأنشطة البحثية، التصنيف في ضوء المستوى (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه).

4-تحديد استراتيجية للتمويل تساعد على تحقيق الأهداف، وقد تم تحديد استراتيجيتين تنفيذيتين في هذا الصدد تشمل ما يلي:

أ-الاستراتيجية السياسية في التمويل:

وتعتمد هذه الاستراتيجية على التفاوض وتفهم رغبات ومطالب قادة التعليم الجامعي وتتضمن العناصر التي تؤثر في توزيع المصادر في ظل هذه الاستراتيجية على ما يلي: القاعدة السياسية للمعهد، القوة التفاوضية، الظروف الطارئة.

ومن ذلك يتضح أن توزيع المصادر يكون عرضة للتيارات السياسية وقد لا يكون هناك منطق معين وراء الاختلافات التي قد تظهر عند توزيع الموازنات والشيء الذي تتميز به هذه الاستراتيجية

يتمثل في أنها ترضى غرور بعض السياسيين وقادة العمل الجامعي الذين يتمتعون بوزن سياسي كبير يساعدهم على تأمين مصادر تمويل مناسبة لطلاب الجامعة سواء من خلال جهات حكومية أو خاصة في شكل قروض أو منح أو هبات أو غير ذلك.

ب-الاستراتيجية القانونية في التمويل:

هي ببساطة تعبير عن العلاقة بين العناصر التي يمكن قياسها بهدف توزيع التمويل بين الكليات المختلفة، وتتميز هذه الاستراتيجية بالتنسيق بين المتغيرات وتبسيط الموازنة وتقليل الصراع وزيادة التحكم والسيطرة من قبل الكلية ويؤخذ على هذه الاستراتيجية أنها تتسم بالجمود والاعتماد الزائد على العناصر القابلة للقياس.

والواقع إن كثيرا من مؤسسات التعليم الجامعي تستخدم استراتيجية مختلطة تجمع بين نقاط القوة في الاستراتيجيتين السابقتين ويطلق عليها استراتيجية التمويل القانونية القابلة للتعديل.

النموذج الثاني: استراتيجية جامعة ماركرير بأوغندا

إن أحد المشكلات التي تواجه التعليم العالي في أفريقيا تتمثل في كيفية توصيل هذا التعليم إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد دون زيادة في الاعتماد على المصادر العامة المحدودة وقد تم وضع استراتيجية في عام 1999 في جامعة ماركرير بأوغندا لحل هذه المشكلة وتمتد آفاق هذه الاستراتيجية على مدار سبع سنوات بدعم من البنك الدولي سعيا إلى تغيير نظام التمويل والإدارة المتبع في الجامعة وجعلها نموذجا يمكن أن يحتذي به في تطوير التعليم العالي في القارة خاصة من ناحية التمويل وتتضمن هذه الاستراتيجية ثلاث خطوات رئيسية: تطبيق استراتيجيات بديلة في التمويل ، الاصلاح الأكاديمي الذي يركز على تقديم مقررات مرتبطة بحاجة المجتمع، تطبيق أساليب جديدة في الإدارة.

ويمكن توضيح هذه الخطوات بمزيد من التفصيل على النحو التالي:

1-الاستراتيجيات البديلة للتمويل

استطاعت الجامعة تنويع مصادر التمويل بها وتقليل الاعتماد على الحكومة على النحو التالي:

- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التعليم الجامعي.
- الاستغلال التجاري للوحدات الخدمية الموجودة بالجامعة مثل لماكينات وغيرها.
- الاستغلال التجاري للاستشارات التي يمكن أن يقدمها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة إلى المجتمع الخارجي.

2-الإصلاحات الأكاديمية التي تركز على ربط المقررات التي تقدمها الجامعة بحاجة المجتمع:

وقد بدأت هذه الإصلاحات بتقديم مقررات في إدارة الأعمال والتمريض والسياحة والتخطيط الحضري والكيمياء الطبية والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تقديم مقررات في المساء وفى إجازات نهاية الأسبوع يمكن للعاملين أن يحضروها وذلك على النمط المتبع في بعض الجامعات الأمريكية.

3-تطبيق أساليب جديدة في الإدارة وقد اعتمدت الأساليب على اللامركزية والمشاركة وتنويع مصادر التمويل بحيث تشمل المنح والقروض والهبات وتسويق الخدمات.

ويمكن إجمال عائد الإصلاحات الإدارية والتمويلية التي تمت بجامعة ماكرير في ظل تطبيق هذه الاستراتيجية على النحو التالي:

أ-الدخل المتاح: وتتمثل الآثار الجوهرية للإصلاح التمويلي وتنويع الموارد في تقليل الاعتماد على الحكومة وزيادة نسبة المصادر التي تحصل عليها الجامعة من داخلها والجدول التالي يوضح تطور تنويع مصادر التمويل بالجامعة في الفترة من عام 1995 وحتى عام 2000م.

يوضح تطور تنويع مصادر التمويل بجامعة ماكرير في الفترة من عام 1995 وحتى 2000

السنة	التمويل الحكومي	التمويل الداخلي
1996/95	%83	%17
1997/96	%81	%19
1999/98	%69	%31
2000/99	%55	%45

بناء على ما سبق عرضه وبالاستفادة من توصيات الدراسات السابقة والمؤتمرات العلمية فقد تم اقتراح استراتيجية لإصلاح تمويل التعليم العالي وهي كالتالي:

ب-إعادة توزيع الميزانية داخل القطاع التربوي: حيث يتمثل أحد أهم أثار تنويع المصادر في إعادة النظر في توزيع الميزانية التي تقدم من الحكومة بين مستويات القطاع التربوي حيث أن الدعم الذي تقدمه الحكومة إلى التعليم الابتدائي مرتفع بدرجة كبيرة إذا ما قورن بالدعم الذي تقدمه إلى التعليم العالي.

وقد يتساءل البعض عن الأسباب التي أدت إلى نجاح عملية الاصلاح في هذه الجامعة والواقع أنه لا يوجد هناك عامل واحد لتفسير هذا النجاح حيث أن هذا النجاح يقف وراءه إطار مؤسسي مبدع وبيئة خارجية تقدم الدعم الكامل.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثالث:

ما الاستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية؟ للإجابة عن هذا السؤال حول الاستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية، قدمت الدراسة الاستراتيجية المقترحة الآتية:

أهداف الاستراتيجية المقترحة:

- توفير مصادر تمويلية ذاتية تساهم في سد الاحتياجات المالية المنتامية من خلال تفعيل الدور الإنتاجي والاستغلال الأمثل للموارد المالية والبشرية المتاحة للجامعات.
- تحويل الجامعات إلى بيوت خبرة عالمية، وتحقيق النفع بين قطاع التعليم وقطاع الأعمال والإنتاج لدعم الأمن الاقتصادي والاجتماعي.
- تحقيق مبدأ الاستقلالية للجامعات من خلال تنوع مصادر تمويل الجامعات لتتمكن من أداء وظائفها بشكل جيد من خلال تنمية الاستثمار المعرفي.

الدوافع والأسباب لبناء الاستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية:

- تفعيل الدور التنموي للجامعات، من خلال تحقيق الرؤية المستقبلية لخطط التنمية.
- توفير مصادر تمويلية تدعم ميزانية الجامعات لتطوير برامجها.
- التطور النوعي في دور الجامعات لتحقيق الجودة الشاملة.
- لإعادة النظر في التخصصات الملائمة لسوق العمل ومتطلبات رؤية المملكة 2030.

متطلبات تطبيق الاستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية:

- وضوح الرؤية في الجامعات حول تنوع مصادر التمويل في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة.
- وجود خطط مستقبلية لتنوع مصدر تمويل الجامعة.
- وجود إدارة مستقلة تهتم إدارة الأوقاف والهبات والاعانات والقروض التمويلية لبرامج الجامعات.
- تفعيل برامج الشركات المجتمعية بنظام العقود للاستفادة من أعضاء هيئة التدريس وتطوير مهارتهم الإنتاجية.
- تشكيل هيئة قانونية لتطوير الأنظمة والقوانين اللازمة لتنوع مصادر التمويل الجامعي.

أهم الملامح العامة لاستراتيجية الاستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية:

1-تركز هذه الاستراتيجية على بعدين هما: ترشيد الإنفاق وتنويع مصادر التمويل.

2-تمتع مؤسسات التعليم الجامعي بالاستقلال التام إدارياً ومالياً خاصة في ظل الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي للجامعات السعودية، ليكون المجال أوسع للتنافس بين مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي والخاص.

المبادئ التي تحكم في الاستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية وهي: الكفاية، العدالة، التنبؤ، الاستثمار، المرونة، الشفافية، المحاسبية.

الاليات المقترحة لتطبيقها الاستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية:

1-الاستمرار في التمويل الحكومي.

2-تفعيل دور الأوقاف والتذكير بدورهم الوقف العلمي من خلال برامج توعوية إعلامية وتعليمية عن طريق مناهج الجامعات.

3-العمل على إنشاء إدارات في الجامعات تستقطب الهبات والتبرعات وإحياء سنة الوقف في التعليم.

4-تبني مفهوم الجامعة المنتجة من خلال تحويل وحداتها الأكاديمية إلى وحدات بحوث إنتاجية في مجال الخدمات المختلفة.

5-العمل على التعاون بين مؤسسات التعليم العالي ووزارات الأوقاف للاستفادة من الإمكانات المتاحة لديها.

6-تقديم التعليم عن بعد بنظام البطاقات المسبوقة الدفع.

7-تشكيل جمعية الخريجين وذلك عن طريق وضع آلية للتواصل معهم بعد التخرج وحثهم على دعم تمويل التعليم العالي.

8-إنشاء هيكل إداري لتنمية موارد التعليم العالي واملاكه.

9-تأسيس محافظ استثمارية داخل البنوك لكل جامعة، ويكون هناك جهات من أمناء الجامعات لمتابعة آليات عملها.

10- تقديم الدعم المباشر من خلال التعاقدات البحثية والمنح وتمويل كراسي البحث.

11- عقد المؤتمرات والندوات التي يكون لحضورها والمشاركة فيها مردود مالي على المؤسسات التعليمية التي تتبناها.

12- استثمار برامج الدراسات العليا عن طريق طرحها من قبل القطاع الخاص.

13- أنشاء مراكز خاص بالاستثمارات الجامعية لتسويق الأنشطة الجامعية والمشاريع الإنتاجية.

14- تأسيس حاضنات الأعمال وأودية المعرفة وحدائق المعرفة، ومراكز الابداع وريادة الاعمال، الكراسي البحثية لخلق مصادر تمويلية متنوعة ومستدامة.

معوقات تطبيق الاستراتيجية المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في الجامعات السعودية:

- ضعف الرؤية الجامعية حول فلسفة التمويل الذاتي.
- اقتصادر الجامعات على التمويل الحكومي وتعثر الكثير من المشروعات لضغق الدعم الحكومي وارتفاع التكلفة.
- لا توجد خطط مستقبلية لتنويع مصادر التمويل الذاتية.

- ضعف اهتمام الجامعات السعودية بالتعليم القائم على فلسفة الاقتصاد المعرفي.

نتائج الدراسة:

- يعتبر التمويل الحكومي المصدر الرئيسي لتمويل مؤسسات التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، كما أن هناك تمويل غير حكومي عن طريق المنح والهبات والأوقاف وريع الأملاك تشجع الحكومة تنويع مصادر التمويل وذلك من خلال اللوائح والتشريعات والتسهيلات التي وضعتها لتدعم هذا الاتجاه.
- اتجهت المملكة العربية السعودية حديثا بربط تمويلها الحكومي بانجازات مؤسسات التعليم العالي في ضوء معايير محددة وهو نظام معمول به عالميا.
- مصادر التمويل المعمول بها عالميا لا تخرج عن خمسة مصادر هي: الحكومة، والطلاب، والجامعات، التمويل الشعبي، والتمويل الخارجي.

التوصيات:

- أن استقلالية مصادر التمويل وتنوعها والمرونة في التطبيق هي أهم ما يميز استراتيجية جامعة اوهايو في إصلاح تمويلها.
- أهمية التخطيط الشامل لاحتياجات القوى البشرية وربطها بالتمويل الحكومي في الجامعات.
- منح الجامعات استقلالية في تنمية مواردها من خلال الكراسي البحثية والمحافظ الاستثمارية، والشراكة مع القطاع الخاص.
- تبني الاستراتيجية المقترحة التي قدمتها الدراسة، لتخفيف العبء المالي عن ميزانية الدولة.

المراجـع العربية:

- البحيري، خلف بن محمد (2002م) **دراسات ترشيد الإنفاق في مجال التعليم**، جامعة جنوب الوادي، كلية التربية بسوهاج.
- البابطين، أماني (2019). تنوع مصادر نظام التمويل في المملكة العربية السعودية لمواكبة تطلعات رؤية 2030 في ضوء التجربة الأمريكية، **المجلة الدولية التربوية المتخصصة**، 8(9)، 55-65.
- البحيري، السيد (2004م). تمويل التعليم الجامعي في مصر في ضوء المتغيرات والاتجاهات العالمية المعاصرة "دراسة مستقبلية". **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة الأزهر.
- بلتاجي، مروة (2015). تمويل التعليم العالي في مصر المشاكل والبدائل المقترحة، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

- الجميعي، وفاء(2015). الاتجاهات العالمية المعاصرة في تمويل التعليم العالي النموذج البريطاني "رؤية نظرية"، **عالم التربية**، 52، المؤسسة العربية للاستشارات 1-85.
- حامد، محمد وزيدان، همام والبحيري، السيد (2008). **تمويل التعليم الجامعي واتجاهاته المعاصرة**، القاهرة، عالم الكتب.
- حسان، محمد بن حسان (2000). مصادر إضافية لتمويل التعليم العالي، **مؤتمر التعليم العالي في الوطن العربي**،2، العين، كلية التربية.
- حماد، خليل والبشير، سعيد (2000). تمويل التعليم العالي في الدول العربية طرق غير تقليدية" دراسة حالة"، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، 3، 35-65.
- الدمخ، أمنية، وسامية العتيبي، ومصلحة البارقي (2019). وضع تصور مقترح لتطوير نظام تمويل التعليم في المملكة العربية السعودية وفق رؤية السعودية 2030، **دراسات عربية التربية وعلم النفس**، (110)، 42-23.
- الدهميش، خالد محمد (2019). تصور مقترح لتمويل التعليم في الجامعات السعودية في ضوء رؤية المملكة 2030، افاق جديدة في تعليم الكبار، 16، 51-94.
- رحمة، انطوان حبيب (2000م). "كفاية تمويل التعليم العالي في الدول العربية أوضاعها وسبل تحسينها، **مجلة اتحاد الجامعات**، 3، عمان، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية المفتوحة.
- الربيعي، محمد (2014). مناقشة هادئة لتقرير التعليم العالي والبحث العلمي، ارقام وحقائق وانجازات ثالث سنوات، شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- الرشدان، عبدالله بن زاهي (2001). **في اقتصاديات التعليم**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- زاهر، ضياء الدين (2000). الكلفة والتمويل في نظم التعليم العربية: منظور مستقبلي"، **بحث مقدم لندوة المعالم الأساسية للمؤسسة المدرسية في القرن الحادي والعشرين**، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الدوحة، في الفترة 7-10 مايو.
- الشنيفي، على عبدالله (2018). البدائل المقترحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية على ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة، **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، 10(2)، 70-90.
- شيتو، عبداللطيف (1998). **النظام الاقتصادي العالمي الجديد**، التنمية التكنولوجية والتعليم "من كتاب التعليم العالي والنظام الدولي، اليونسكو.
- عبد ربه، صابر(2013) **التمويل الذاتي للتعليم الجامعي** ، مصر، طيبة للنشر والتوزيع.

- العولقي، حسن أبو بكر (1998). "تجارب محلية وعربية ودولية لمصادر وبدائل لتمويل التعليم وترشيد نفقاته في دول الخليج العربية"، **مكتب التربية العربي لدول الخليج**، مقدمة إلى اجتماع تمويل التعليم في دول الأعضاء وسبل تنميته، دولة الكويت.

- غانم، محمد (2000). "الدور التنموي للجامعات العربية ومصادر التمويل غير التقليدية"، **الدورة الثالثة والثلاثون لمجلس اتحاد الجامعات العربية**، الجامعة اللبنانية، في الفترة 17-19/4/2000م.
- الغامدي، محمد بن عبدالله (2000) خيارات مفتوحة لتمويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، **مجلة الأموال**، شركة الاتصالات، 14، 48-51.
- صائغ، عبدالرحمن بن احمد (2000). تمويل التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية أبعاد القضية وبعض البدائل الممكنة، **مجلة اتحاد الجامعات العربية**، عمان،22-45
- الصغير، احمد بن حسين (2005). **التعليم الجامعي في الوطن العربي تحديات الواقع ورؤى المستقبل**، القاهرة، عالم الكتب.
- فليه، فاروق عبده (2012). **اقتصاديات التعليم (مبادئ راسخة واتجاهات حديثة)**، دار المسيرة: عمان.
- الماجد، ابتسام (2017). تصور مقترح لبدائل تمويلية في الجامعات السعودية في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة، **مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية**، 6، 32-52.
- السبيعي، عبد هلا (1429هـ) التعليم املوازي لضمان تكافؤ الفرص التعليمية، دارالجامعة الجديدة، مصر
- الكيلاني، شادية (1989م). دراسة ميدانية للكفاءة المهنية لخريجي المدارس الثانوية الزراعية في محافظة الدقهليه، **رسالة دكتوراه**، كلية التربية، جامعة المنصورة.
- الهلالي، الهلالي الشربيني (2007). **التعليم الجامعي في العالم العربي في القرن الحادي والعشرين**، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط (2010). **خطة التنمية الثامنة**، مطبوعات وزارة التخطيط، الرياض.

المراجع الأجنبية:

- Browne, R.A. and Shen, H. (2017). Challenges and Solutions of Higher Education in the Eastern Caribbean States. **International Journal of Higher Education**, 6(1): 169-179.
- Beath,J ,et al.(2012). University Funding Sysems: **Impact on Research**

and Teaching. Economics journal, 6(2).

- Goksu, Alper & Goksu, Gonca Gungor. (2015): A Comparative Analysis of Higher Education Financing in Different Countries. **Procedia Economics and Finance** 26, 1152 – 1158.
- Masaii, G. (2015). Effectiveness and Viability of Revenue Diversification in Sub-Saharan Africa s Higher Education. Examining Zambia s Public Universities, **International Journal of Humanities Social Sciences and Education**, 2(5), 33-44.
- Mundle, Sudipto (1998) Financing Human Development: Some lesson from advanced Asian Countries**, World Development.** Vol. 26, No.4.